جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم التشريعات الاجتماعية

رسالة دكتوراه

دور الحركة التعاونية

فى

مرحلـــة التحـــــول الاقتصـــادى

لجنـــة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/**أحمـــد حســـن البرعـــى** **رئيساً ومشرفاً**
أستاذ ورئيس قسم التشريعـــات الاجتماعيـــة
بكليـــة الحقـــوق – جامعـــة القاهـــرة

الأستاذ الدكتور/ **محمـــد أحمـــد إسماعيـــل** **عضـــــواً**
أستاذ ورئيس قســـم التشريعـــات الاجتماعيـــة
بكليـــة الحقـــوق – جامعة بنـــى سويـــف

الأستاذ الدكتور/**محمود منصور عبد الفتاح** **عضـــــواً**
أستـــــاذ الاقتصـــــاد الزراعـــــى
بكليـــة الزراعـــة – جامعـــة الأزهـــر

إعداد الباحث

محمد أحمد عبد الظاهر عثمان

تقديـــــم :

التعاون ظاهرة اقتصادية اجتماعية ، أفرزها السلوك البشرى، نتيجة للتطورات التى مرت بها المجتمعات الإنسانية عبر مراحلها المختلفة، حتى أضحى نظاماً اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، وضع لبنته الأولى المفكرون الأوائل، وعني به المشرع فى أغلب دول العالم، حتى بات التشريع التعاوني جزءاً من منظومة القوانين فى أغلب الدول فى الوقت الراهن، بل وصل الأمر إلى حد وضع نصوص دستورية ترعى القطاع التعاونى وتدعمه وتؤيده.

فعندما تعددت الحاجات البشرية، وتعقدت سبل الحياة على الأفراد، بدا التعاون بين الأفراد الوسيلة الفعالة لتوفير المتطلبات المعيشية لهم، لأن التعاون بين الافراد فى المجتمع، يعنى ضم جهود وإمكانيات الأفراد فى شكل جماعى، بهدف الوصول لتحقيق مكاسب مشتركة، يصعب على الفرد وحده تحقيقها، فالإمكانات الجماعية تقوى بلا شك الإمكانات الفردية، والإنسان بطبيعته اجتماعى، يسعى للعيش فى جماعة، ويتعاون مع أفراد جماعته فى تحقيق أقصى منافع ممكنة له وللآخرين، والتعاون نشأ من قديم الأزل، فمنذ قرون والأفراد- خاصة فى الريف- يتكاتفون فى السراء والضراء، فى الأفراح والأتراح، والتعاون كتنظيم اقتصادى يتميز بالبساطة، كما ينطوى على المرونة، فهو يقوم على جماعة من الأشخاص لا على مجموعة من الأموال،وهو يستطيع أن يتشكل حتى يتماشى مع شعوب تعيش فى ظروف ليست واحدة، وتمارس أوجهاً من النشاط الاقتصادى على مستويات متباينة[1].

ويكاد يجمع علماء التعاون فى العالم على أن قيام القطاع التعاوني ضرورى فى كل نظام سياسى واقتصادى، لأن مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوتة، إذ أن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضائه، بل يستهدف أيضاً خلق المواطن الصالح، الذى يستشعر أهميته، وقدرته

---

[1] جابر جاد عبد الرحمن – اقتصاديات التعاون – الجزء الأول – دار النهضة العربية 1970 صـ6.

على الإسهام فى بناء المجتمع، ذلك أن التعاون قطاع وتنظيم اقتصادى اجتماعى، ذا بعد إنسانى، أفرزته الحاجة البشرية للأفراد لمعالجة ما يعانون من ضعف اقتصادى واجتماعى، بهدف إشباع حاجاتهم المتماثلة، لحمايتهم والنهوض بمستواهم المادى والاجتماعى، ذلك أن التعاون منهج حياة، ورسالة مضمونها أن الفرد الذى كرمه الله تعالى يستحق التكريم فى الدنيا، وحفظ كرامته، ومنحه الحاجات الضرورية، حتى لا يقع فريسة لمن يسعون للربح، والربح فقط، دون الالتفات للاعتبارات الإنسانية، لذا فالتعاونيات- وبحق- تأتى من روح الأديان السماوية، وتستمد إلهامها من الحق سبحانه وتعالى، وما غرسه فى الأفراد من روح المحبة والإيثار، وتكريم الإنسان لأخيه الإنسان ورعايته. فالإنسان تعلم منذ أن خلق فى هذه الحياة أن التعاون أمر لا بد منه، لكى تستقيم حياته وتستمر. فالتعاون فطرة أودعها الله سبحانه وتعالى فى الإنسان، وهو مظهر من مظاهر هذا الكون الذى نعيش فيه، بل إن الإنسان فى ذاته، لولا تعاون جميع أعضائه مع بعضها البعض، لما استطاع النمو والحركة، وهذا من حكمة الله تعالى فى خلقه، فلقد خلقهم سبحانه فى منظومة متكاملة يحتاج بعضهم بعضا، ويساعد بعضهم بعضا.

والتعاون ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه أسلوب عمل وأسلوب حياة، يلجأ إليه الأفراد، في سبيل تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وإذا كان التعاون قد أخذ صورته الأولى فى أوربا، إلا أنه انتشر فى سائر أرجاء المعمورة، بحيث نجد الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها فى مختلف دول العالم، بغض النظر عن النظام الاقتصادى والسياسى السائد بالمجتمع[2]،وقد عرَّفت الأمم المتحدة- فى مؤتمرها الاقتصادى عام 1955- التنمية المحلية بأنها " العملية المصممة لخلق التقدم الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع عن طريق المشاركة الإيجابية من الأفراد، ولا يكون ذلك إلا من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية، وعلى رأسها التعاونيات"، وقد وجد التعاون منذ القدم بين أفراد المجتمعات البدائية، وكان ذلك فى ظل الاقتصاد القبلي أو العائلي الذى كان يتعاون فيه أفراد القبيلة أو العائلة، لحماية مصالحهم المشتركة، وإنتاج احتياجاتهم اليومية، ظل

(2) محمد حلمى مراد – التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية – مطبعة نهضة مصر-1961صـ 3.

الفهـــــــــــــــــــــــــــرس

		رقم الصفحة
تقديم		1
باب تمهيدى		9
الفصل الأول	التعريف اللغوى للتعاون	10
الفصل الثانى	التعريف الفقهى للتعاون	14
الفصل الثالث	التعريف التشريعى للتعاون	17
الباب الأول	نشأة الحركة التعاونية فى العالم ومصر والدول العربية	23
الفصل الأول	نشأة الحركة التعاونية فى العالم	24
الفصل الثانى	نشأة الحركة التعاونية فى مصر	32
الفصل الثالث	نشأة الحركة التعاونية فى الدول العربية	46
الباب الثانى	المتغيـــرات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة وأثرهـــا على الحركة التعاونية	65
الفصل الأول	التعاون فى ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة	66
المبحث الأول	دور التعاون فى ظل النظام الرأسمالى	75
المبحث الثانى	دور التعاون فى ظل النظام الاشتراكى	86
الفصل الثانى	المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على الحركة التعاونية	95
المبحث الأول	المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة	101
المبحث الثانى	أثـــر المتغيـــرات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة علـــى الحركة التعاونية	116
المطلب الأول	أثر المتغيرات على علاقة الدولة بالحركة التعاونية	116
المطلب الثانى	أثر المتغيرات على البنيان التعاونى	132
المبحث الثالث	أســـاليب مواجهـــة الحركـــة التعاونيـــة للمتغيـــرات الاقتصادية والاجتماعية	137
الفصل الثالث	عرض بعض التجارب التعاونية	159
المبحث الأول	تجربة ألمانيا	160
المبحث الثانى	تجربة بلغاريا	169
المبحث الثالث	التجربة المصرية	176
خاتمـــــــة		188